

الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية -

**Difficulties and obstacles facing innovative small and medium enterprises
- a sample study of Algerian enterprises**بشني يوسف¹، شرارة وليد²¹ جامعة مستغانم، الجزائر، youcef.bechenni@univ-mosta.dz² جامعة مستغانم، الجزائر، walid.cherrara@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/12/31

ملخص:

تطرقنا من خلال بحثنا إلى أهم الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها هذه الفئة من المؤسسات عامة، والمبتكرة منها خاصة، وهذا من خلال دراسة عينة منها في الجزائر. وخلصنا إلى أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبات معرفية، سوقية، مالية وخارجية بدرجات متفاوتة، تأتي في مقدمتها الصعوبات المالية، وأن الصعوبات التي تواجهها المؤسسات حديثة النشأة، تختلف عن تلك التي أنشأت قديما.

كلمات مفتاحية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة - الابتكار - الصعوبات - العراقيل

تصنيفات JEL : E24؛L29

Abstract:

Thus, we have approached, through our research, the most important difficulties and obstacles encountered by this category of enterprises in general, and innovators in particular, through the study of a sample of them in Algeria. We concluded that these enterprises suffer from cognitive, market, financial and external difficulties to varying degrees, the main ones being financial difficulties, and that the difficulties encountered by newly created enterprises differ from those which have been created in the past.

Keywords: small and medium-sized enterprise (SME) - innovation - difficulties – obstacles

Jel Classification Codes: E24؛L29

المؤلف المرسل: بشني يوسف ، الإيميل: youcef.bechenni@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

تسعى مختلف الدول خاصة السائرة في طريق النمو، لتحقيق نمو اقتصادي من خلال إيجاد آليات مختلفة، منها من تركز على قطاع معين كالزراعة، أو الصناعة، أو التنوع بين القطاعات. وهناك بعض القطاعات كالصناعة أو الخدمات، تتطلب التجديد والبحث على سلع وخدمات حديثة لا يتم الوصول إليها إلا من خلال الابتكار.

رغم اختلاف أنواعه المتمثلة في ابتكار المنتج، العملية والابتكار التنظيمي، إلا أن الباحثين لا يختلفون في أهميته، والتي تتمثل على المستوى الكلي في رفع الناتج الداخلي الخام، وخلق أسواق جديدة، أما على المستوى الجزئي فله عدة آثار إيجابية على المؤسسة، والتي من أبرزها: خلق وتعزيز القدرة التنافسية، إمداد المؤسسة بعمليات جديدة لتحسين العملية الإنتاجية، تخفيض التكاليف، وكذا جلب مداخيل إضافية جراء بيع أو ترخيص براءات الاختراع.

قد يتعدد الفاعلين في نظام الابتكار، فإلى جانب المؤسسات الكبيرة والتي تملك أموال معتبرة تمكنها من تمويل البحث والتطوير، والجامعات التي تتوفر على مخابر وكفاءات متخصصة في البحث، ومراكز متخصصة للبحث التي هدفها بيع براءات الاختراع، نجد هناك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدعم نشاط الابتكار باختلاف أنواعه بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها مثل هذه المؤسسات في فترة البحث والتطوير، أو عند جعل المنتج والعملية حيز الإنتاج، أو عند تسويق المنتج. وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، في الجزائر؟"

فرضيات البحث:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة صعوبات معرفية، سوقية، مالية وخارجية بدرجات متفاوتة.
- تمثل الصعوبات المالية أكثر الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.
- تتفاوت الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة، عن تلك التي تواجهها المؤسسات قديمة النشأة.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛
- دراسة أهم الصعوبات التي تحيط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- حصر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وهذا لتوضيح مختلف المفاهيم ذات العلاقة بكل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الابتكار، والصعوبات التي من الممكن أن تواجه المؤسسات عامة والصغيرة والمتوسطة خاصة. كما تبيننا المنهج التحليلي لإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي بطبيعة الحال مع التركيز على المؤسسات المبتكرة فقط.

وبالتالي تضمنت الدراسة قسمين، حيث سنعالج في الجزء الأول عرض مفهوم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار داخل هذا النوع من المؤسسات، وفي الجزء الثاني سنقدم تحليل لدراسة ميدانية من حيث الصعوبات التي تواجهها عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بالجزائر.

I. الإطار النظري

سنتناول فيه كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، والصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الفئة من المؤسسات.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

أنشأت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، من طرف الأفراد أو الجماعات بغية تحقيق مداخيل وأرباح مجدية عن طريق عرض سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع (الغالي، 2009، صفحة 24). ويمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا، على أنها " وحدة للإنتاج أو التوزيع، وحدة للإدارة والتسيير، تحت سلطة المسير والذي يكون مسؤولا مسؤولية كاملة على المؤسسة، وغالبا ما يكون مالكةا، وهو الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة المؤسسة (R WTTTERWULGHE, 1998, p. 16) ونستخلص من هذا التعريف أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كغيرها من المؤسسات تقوم بنشاط الاستغلال والتوزيع في إطار إداري كباقي المؤسسات، إلا أن لهذه الفئة من المؤسسات خصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى.

وفي الجزائر تُعرف المؤسسة حسب القانون الجزائري بأنها: " مؤسسة لإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- توظف من (1) إلى (250) شخص،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- والتي تستوفي معايير الاستقلال. " (2017، 2017)، وبموجب هذا القانون (أي من خلال هذا التعريف)، يُقصد بـ:

- العمال: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل الموسمي. السنة التي يُعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

- الحدود المستخدمة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

- المؤسسة المستقلة: هي التي لا يملك ما نسبته 25% فما فوق من رأسمالها من طرف مؤسسة أخرى أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن القول أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بل يمكن تعريفها نوعيا من خلال تحديد خصوصياتها، ويمكن تعريفها كمياً من خلال الاعتماد على معايير مثل عدد العمال، رقم الأعمال، حصة السوق... إلخ.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، فقد تعددت التعاريف، على سبيل المثال بموجب قانون المالية لعام 2004 بفرنسا، تم تعريف المؤسسة الفتية المبتكرة بأنها: "كل مؤسسة تتوفر على الشروط التالية: أن تكون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لديها أقل من ثماني سنوات، لديها حد أدنى من نفقات البحث أكبر من 15 ٪ من رقم أعمالها، أن تكون مستقلة، أن تكون جديدة حقا" (Patrice, 2012، صفحة 85)، وهو تعريف محدود يمكنه أن يقصي بعض المؤسسات التي تنشط في مجال الابتكار، وأخلت بأحد هذه الشروط. كما جاء تعريفها حسب القانون الإيطالي، بالإضافة إلى كونها مؤسسة صغيرة ومتوسطة وليست مسجلة ضمن المؤسسات الناشئة أو التابعة لحاضنة الأعمال فيجب أن: "تستوفي اثنين على الأقل من المعايير التالية:

- أن يتوافق الإنفاق على البحث والتطوير مع 3٪ على الأقل من القيمة الأعلى بين رقم الأعمال والتكاليف السنوية (وفقا لآخر ميزانية مصادق عليها؛

- أن تضم القوى العاملة ما لا يقل عن 5/1 من حاملي الدكتوراه أو طلاب الدكتوراه أو الباحثين، أو على الأقل 3/1 حاصل على درجة الماجستير؛

- أن تكون المؤسسة مالكة أو مرخص لها لبراءة اختراع مسجلة (أو قدمت طلبا للحصول على حق الملكية الصناعية) أو أنها تمتلك برنامجاً أصلياً مسجلاً. (Italy's legislative framework to support innovative SMEs, Executive summary، 2019) نلاحظ أن هذا التعريف يختلف عن سابقه كونه أحدث معايير جديدين للحكم على أن المؤسسة مبتكرة أو لا، ألا وهما مستوى تكوين اليد العاملة، والملكية الفكرية.

كما عرفها، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بفرنسا والذي يطابق التعريف الأوروبي على أنها"، المؤسسات التي أدخلت تغييرا كبيرا أو حادثة في واحدة على الأقل من بين أربع فئات للابتكار (المنتجات، العمليات، التنظيم، التسويق) أو التي قامت بأنشطة الابتكار، سواء أفضت إلى ابتكار خلال الفترة المرجعية أم لا..." (Patrice, 2012، صفحة 56). حيث نجد أن هذا التعريف كان واسعا وملما نوعا ما فحسبه أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكون مبتكرة في حالتين: الحالة الأولى وهي أن تكون المؤسسة قد قدمت ابتكارا جذريا، أو تدريجيا في أحد من أنواع الابتكار من حيث طبيعته، أو الحالة الثانية، إذا كانت المؤسسة تنشط في مجال الابتكار، سواء كانت لهذه المؤسسة مخرجات للابتكار، أو لا.

2: صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مهما كان حجم المؤسسات وطبيعة نشاطها فإنها تعاني من صعوبات والتي حاولنا أن نصنفها في مجموعتين واحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة، وأخرى تواجهها المؤسسات عند ممارستها النشاط الابتكاري.

1.2 الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة.

من أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروع الصغير ما يلي: (النجار، 2006، الصفحات

255-256)

- صعوبة التسويق والبيع محليا.
- غياب العلامات التجارية وتصميم المنتجات والخدمات.
- المنافسة غير المتكافئة بن المؤسسة الصغيرة والكبيرة.
- تضارب الهيئات الحكومية
- غياب التخطيط السنوي ولفترات أطول.
- ارتفاع معدل دوران المخزون- وظاهرة المخزون الراكد
- تداخل العلاقات بين الملكية(الملاك) والمديرين.
- غياب الرقابة المانعة والصيانة المانعة للأخطاء والانحرافات.

كما صنفها نبيل جواد (جواد، 2006، الصفحات 97-108) في المجموعات التالية:

1.1.2 المشكلات والصعوبات التمويلية:

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط ميسرة عند تأسيس مشروعاتهم، وحتى عند توفر مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون

عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها. وقد أدت مثل هذه العقبات إلى بروز مصاعب حقيقية أمام تكامل الكثير من الصناعات، وإلى تعثر جهودها في إدخال التقنيات الحديثة.

و بصفة عامة تتلخص الصعوبات التمويلية فيما يلي:

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات الحالية، المحددة لها.

- كون الكيان القانوني لهذه المؤسسات يكون في الغالب مؤسسات فردية، فإنه يصعب زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم من الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

- تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية قصيرة، أو طويلة الأمد، وذلك ما لم تكن تتمتع بشهرة واسعة، أو بضمان مؤسسة، أو شخصية معروفة من الوسط التجاري.

- تحمل كلفة مرتفعة للحصول على التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.

بالرغم من تأسيس بنوك للمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه البنوك لا تزال تقوم بدور محدود في هذا المجال، كما أن الموارد المالية المتاحة لها، تعتبر غير كافية لسد الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

2.1.2 المشكلات والصعوبات الإدارية

وتتمثل في الصعوبات التالية:

- إجراءات التأسيس والتي قد تكون معقدة وطويلة، مما تدفع بالمستثمرين أحيانا بالانسحاب بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير. فحسب البنك العالمي بالتعاون مع الشركة المالية الدولية، فإن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة بالدول الأخرى حيث يتطلب البدء في ممارسة أي نشاط اقتصادي 12 إجراء إداري و يستغرق 20 يوم من الوقت ولكن تفسير هذا الأمر بتفشي ظاهرة البيروقراطية و الروتين الإداري الذي تتميز به الإدارة الجزائرية. (عطا الله و موكيل، 2020)

- تعدد الجهات التي يتعامل معها المشروع الصغير وغياب التنسيق بينها في بعض الحالات.

- الضرائب : قد تلجأ بعض البلدان إلى الانحياز إلى المؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بالامتيازات والإعفاءات الضريبية، مما يضع المؤسسات الصغيرة في موقف تنافسي غير متكافئ. بالإضافة إلى هذا فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي، بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

- عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

- ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات (اليقظة المعلوماتية)، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة، وشروط السلع المنتجة، ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية، وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المناسب.

3.1.2 المشكلات والصعوبات التسويقية

و هي من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، وتختلف هذه المجموعة من الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس، وهي تتمثل فيما يلي:

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الأولى.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد، المحاكاة أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاومة، لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات.

- اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي، أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات، وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

- نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات، خاصة عند التعريف بالمنتجات .

- عدم استغلال القدرات التصديرية: قلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية.

4.1.2 المشكلات والصعوبات الفنية

- الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية،

- استخدام أجهزة أقل حداثة، أو أقل تطوراً مقارنة مع تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية،

- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية،

- صعوبة الحصول على المدخلات المادية للإنتاج.
- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي، وفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2004)، من بين الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، نقص المعلومات (عن الأسواق، والمعايير، والحوافز التي تعترض الدخول والخروج والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الأسواق)، والبيانات الإحصائية ذات الصلة والمؤسسات الداعمة؛ (BENHAMMA & HEMISSI, 2021)

2.2 الصعوبات التي تواجه المؤسسات المبتكرة:

تواجه المؤسسات مجموعة من الحواجز عند ممارستها للنشاط الابتكاري، ومن أهمها نذكر ما يلي (جواد، 2006، صفحة 191)

- نقص الموارد المالية وغياب التخطيط المالي المناسب.
- صعوبة إيجاد اليد العاملة المهرة اللازمة، والموظفين والأشخاص التقنيين المؤهلين، الذين يملكون المعرفة التقنية المطلوبة.
- ندرة المعرفة الفنية، ووسائل البحث والتطوير.
- العوائق الفنية باعتبارها حواجز تعوق الابتكار. فإن أي ثقافة جديدة على الشركة، من المرجح أن تواجه مقاومة من بعض المديرين في الإدارات الوسطى والتنفيذية.
- ضعف التواصل بين مختلف أقسام الشركة، الذي يسبب مشكلة إدارية تعوق الابتكار.
- قد تشكل القيم والاعتقادات والاتجاهات والتقاليد السائدة في المجتمع والضغوط الاجتماعية عائقا أمام تنمية وتعزيز القدرات الابتكارية لدى بعض المؤسسات وكذلك فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية هي الأخرى قد لا تكون عاملا ميسرا ومساعدة في تعزيز الابتكار وتنميته. (حريم، 2004، صفحة 310)

II- دراسة إحصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بالجزائر

بغرض الوقوف على واقع الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسة وامتدادا للإطار النظري للدراسة، قمنا بإجراء دراسة إحصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. عينة الدراسة:

شمل البحث مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة* في الجزائر، وهي مؤسسات سبق لها وان شاركت في طبعات مختلفة في الجائزة الوطنية للابتكار التي نظمتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لضمان أن كل المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات مبتكرة.

2. أدوات الدراسة

لجمع المعلومات قمنا بإرسال استبانة إلى مجموعة من المؤسسات، حيث تمحورت الإجابات حول أشكال الابتكارات المتوفرة في هذه المؤسسات، وأهم الصعوبات التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم تصنيفها في أربع مجموعات أساسية وهي : المعرفية، السوقية، المالية، والخارجية. ومن أجل تحليل ما تم جمعه من معلومات، استعنا ببرنامج SPSS، كما استخدمنا برنامج مايكروسفت إكسل (Microsoft Excel) في بعض الحسابات، وكذا لرسم الأشكال البيانية.

3. وصف عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (01) أن المؤسسات المبتكرة لعينة الدراسة تنتشر في كل ولايات الوطن تقريبا، لكن تتباين من جهة جغرافية إلى أخرى، حيث نجد أكبر حصة بأكثر من 39 % لدى ولايات الشرق الجزائري، ثم تليها ولايات الوسط بأكثر من 30 %، وفي المرتبة الثالثة ولايات الغرب بحوالي 21 %، ثم أخيرا ولايات الجنوب الجزائري بحوالي 9%.

الجدول (01) توزيع مؤسسات العينة حسب المنطقة الجغرافية

الولاية	التكرارات	%	الولاية	التكرارات	%
باتنة	1	3,03	عنابة	1	3,03
بجاية	1	3,03	قسنطينة	1	3,03
البليدة	1	3,03	معسكر	1	3,03
البويرة	1	3,03	ورقلة	2	6,06
تبسة	1	3,03	وهران	4	12,12
تيزي وزو	1	3,03	برج بوعريبرج	3	9,09
الجزائر	5	15,15	تبيازة	1	3,03

* بمعنى آخر أن لهذه المؤسسات ابتكار في المنتج، أو العملية، أو ابتكار تنظيمي، تم عرضه على لجنة خبراء لتقييمه.

3,03	1	عين تموشنت	3,03	1	جيجل
3,03	1	غرداية	6,06	2	سطيف
100,0	33	المجموع	9,09	3	سكيكدة
			3,03	1	سيدي بلعباس

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

أما من حيث التوزيع حسب الولايات، يتواجد أكبر عدد من مؤسسات العينة في الجزائر العاصمة بنسبة 15,2 %، وتبعها وهران بنسبة 12,1 %، وتأتي فيما بعد كل من سكيكدة وبرج بوعرييج بـ 9,1 % لكل منهما، ثم ورقلة بـ 6,1 %، وما تبقى من الولايات حسب ما يظهره في الجدول رقم (01) يتواجد بها فقط 3 % لكل ولاية.

4. تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 تحليل نتائج الدراسة:

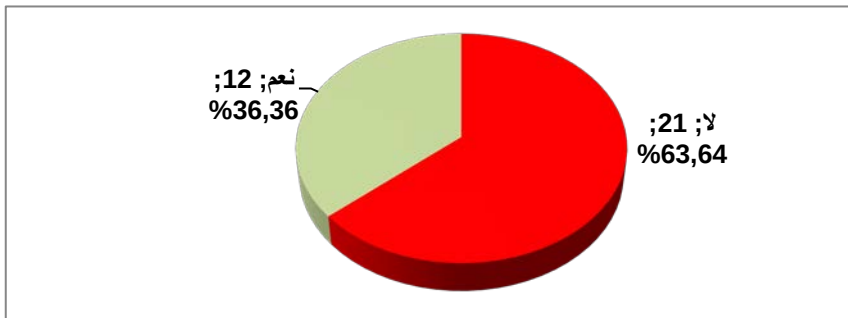
كما أشرنا سابقا سنحاول تصنيف هذه الصعوبات والعراقيل إلى أربع مجموعات ، بحيث سنقوم

بتحليل كل مجموعة على حدى

1.1.4 الصعوبات المرتبطة بالمعرفة (الموظفين، معلومات عن التكنولوجيا...)

الشكل (01): إجابات المؤسسات حول الصعوبات المرتبطة بالمعرفة (موظفين، معلومات عن

التكنولوجيا...)

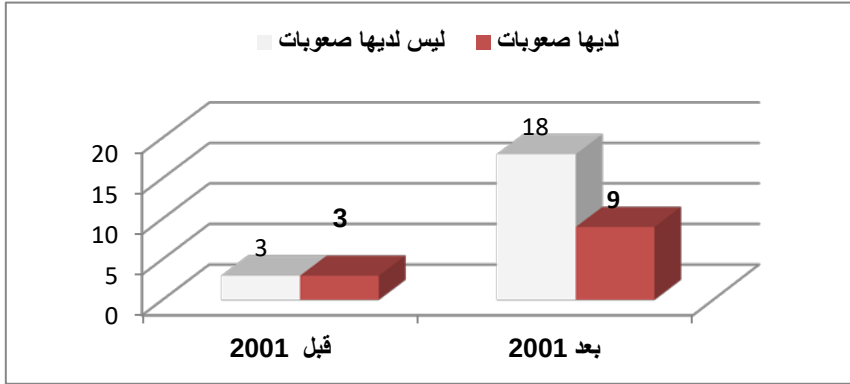


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

يبين الشكل رقم (01) إلى أن فقط 36,36 % من مؤسسات العينة تعاني من صعوبات متعلقة

بالمعرفة، أي مشاكل مرتبطة بنقص الكفاءات والخبرات لدى الموظفين، وأخرى مرتبطة بنقل التكنولوجيا.

الشكل (02): توزيع الصعوبات المرتبطة بالمعرفة حسب تاريخ نشأة المؤسسات

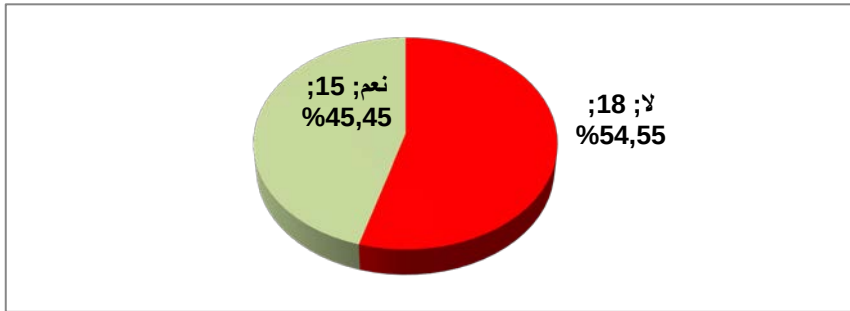


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

حسب الشكل رقم (02) عند تحليل المشاكل المرتبطة بالمعرفة من حيث حداثة أو قدم نشأة المؤسسات، نجد أن عدد المؤسسات التي أنشأت بعد 2001، يفوق تلك التي أنشأت قبل 2001، لكن من حيث النسب فإن 50% من هذه الأخيرة تعاني مشاكل معرفية، في حين فقط 33,33% من المؤسسات الحديثة النشأة تعاني من مشاكل معرفية، ربما يعزى الأمر إلى أن المؤسسات الحديثة النشأة تضم موظفين لديهم تكوين عالي، ومتفتحين على استعمال تقنيات الإعلام والاتصال.

2.1.4 صعوبات مرتبطة بالسوق (عدم التأكد، معلومات عن السوق...)

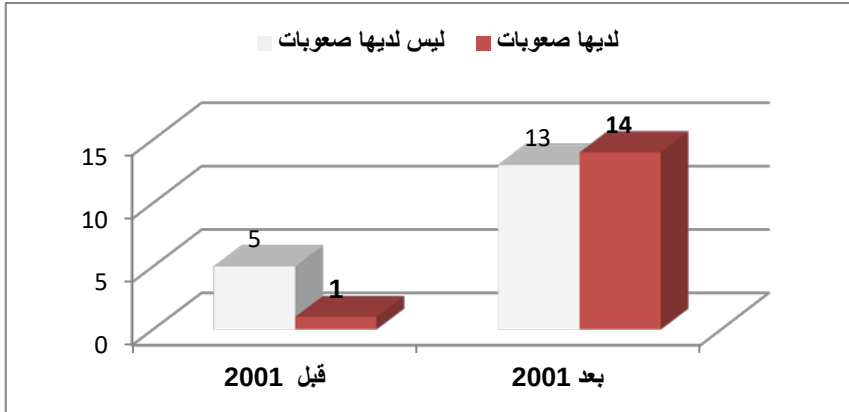
الشكل (03): إجابات المؤسسات حول صعوبات مرتبطة بالسوق (عدم التأكد، معلومات عن السوق...)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أنه ثمة أكثر من 45% من المؤسسات محل الدراسة، تعرف مشاكل متعلقة بالسوق، وبتسويق منتجاتها الابتكارية، والتي تلخص في مشاكل عدم التأكد، معلومات عن السوق، سلوك المستهلك الجزائري وما غير ذلك من الصعوبات.

الشكل (04): توزيع الصعوبات المرتبطة بالسوق حسب تاريخ نشأة المؤسسات

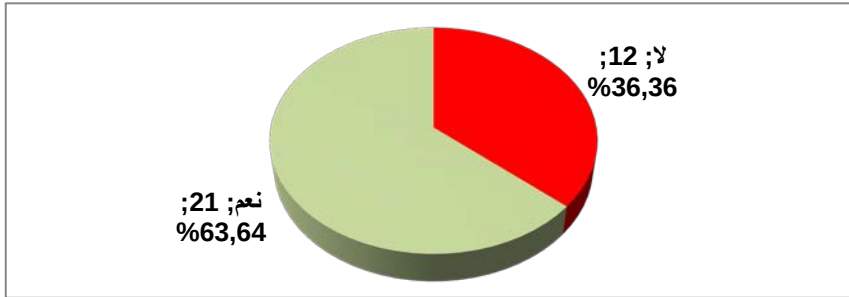


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

يظهر الشكل رقم (04) أن أغلب المؤسسات التي أنشأت قبل 2001 أي ما يعادل 83,33% منها ليست لديها مشاكل تخص السوق وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على خبرتها في السوق والتسويق، لكن بالنسبة للمؤسسات الحديثة النشأة فما يفوق النصف حوالي 51,85% منها يواجه مشاكل تخص السوق.

3.1.4 - الصعوبات المالية (الكلفة المرتفعة، التمويل...)

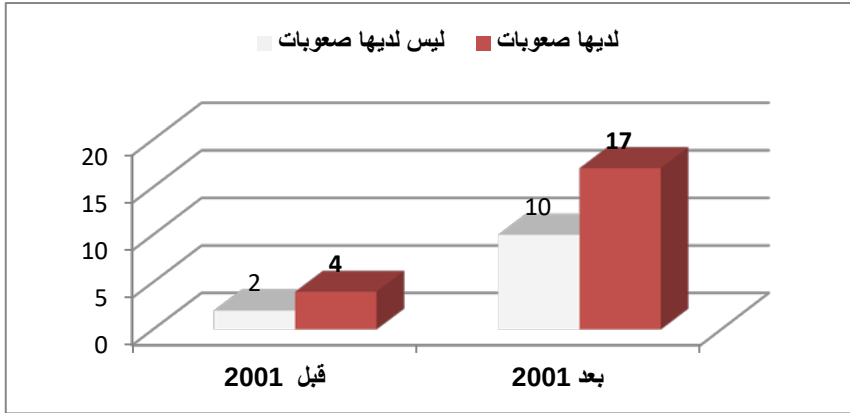
الشكل (05): إجابات المؤسسات حول الصعوبات المالية (الكلفة المرتفعة، التمويل...)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن المالية تشكل صعوبات لحوالي 36,36% من مؤسسات العينة، وهي صعوبات تتمحور حول الحصول على التمويلات، وكذا ارتفاع الكلف، لكن في المقابل فإن 63,64% من المؤسسات المدروسة لا تواجه صعوبات مالية.

الشكل (06): توزيع الصعوبات المالية حسب تاريخ نشأة المؤسسات

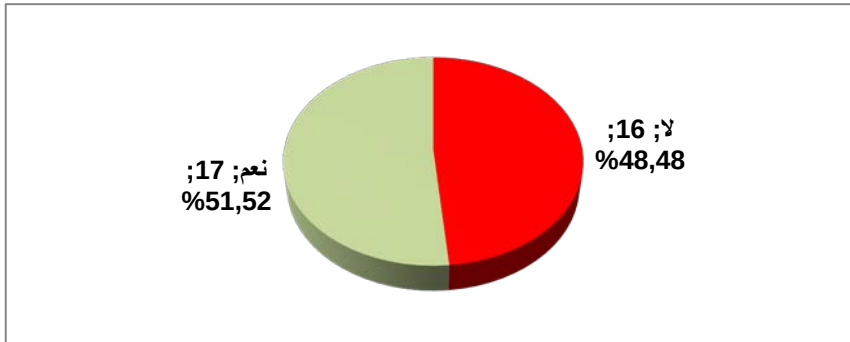


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

و بتحليلنا للمؤسسات التي تلقي صعوبات مالية من حيث تاريخ النشأة الشكل رقم (06)، فوجدنا أنها تتقارب في النسب سواء بالنسبة لفئة المؤسسات المنشأة قبل 2001 أو في تلك التي أنشأت بعدها حيث تمثل ما نسبته 66,66% في الفئة الأولى، وما نسبته 62,96% بالنسبة للفئة الثانية. يمكن أن نستخلص أن المشكل المالي مشكل مستمر عبر الزمن وغير مرتبط بدورة حياة أو عمر المؤسسة.

4.4 - صعوبات خارجية (التعاون، المنافسة، الهيئات الحكومية...)

الشكل (07): إجابات المؤسسات حول الصعوبات الخارجية (التعاون، المنافسة، الهيئات الحكومية...)

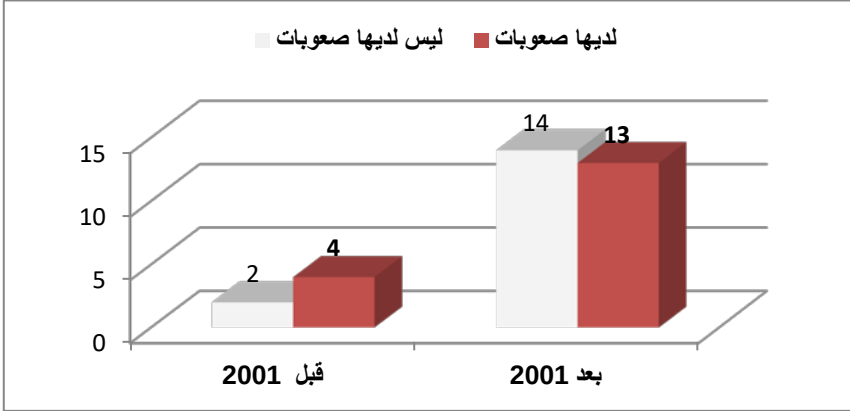


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

الصعوبات الخارجية هي الأخرى أحد الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة المبتكرة محل الدراسة، فحسب الشكل رقم (07)، نجد أن أكثر من النصف أي ما يقدر ب 51,52% من هذه المؤسسات لديها صعوبات مرتبطة بالبيئة الخارجية العامة والمتلخصة أساسا في الهيئات الحكومية التي تدعم

هذا النوع من المؤسسات، أو الهيئات الحكومية التي تدعم الابتكار، كما أنه ثمة عراقيل مرتبطة بالبيئة الخاصة (التنافسية)، نظرا لاشتداد حدة المنافسة، وصعوبة تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها، أو مع المؤسسات الكبيرة، أو مع مراكز البحث مثل الجامعات.

الشكل (08): توزيع الصعوبات الخارجية حسب تاريخ نشأة المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبانة

يظهر الشكل رقم (08) أعلاه أن ثلثي (3/2) المؤسسات محل الدراسة والتي تم إنشاؤها قبل 2001، وبالرغم من خبرتها، وتواجدها منذ زمن بعيد نوعما، إلا أنها تعاني من صعوبات خارجية، وتعتبر هذه النسبة أكبر مقارنة مع عدد المؤسسات التي تعاني من صعوبات متأتية من البيئة الخارجية، ضمن فئة المؤسسات التي أُسست بعد 2001، حيث قُدرت فقط ب 51,85%.

5.1.4 التأكيد من صحة الفرضيات

- استنادا إلى بيانات الأشكال (1، 3، 5، 7) نقبل الفرضية 01 التي تنص على أنه تُواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة صعوبات معرفية، سوقية، مالية وخارجية بدرجات متفاوتة.

- استنادا إلى بيانات الأشكال (1، 3، 5، 7) نقبل الفرضية 02 التي تنص على أنه: تمثل الصعوبات المالية أكثر الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة حيث تمثل نسبة الصعوبات المالية 63,64% وهي تفوق باقي الصعوبات.

- استنادا إلى بيانات الأشكال (2، 4، 6، 8) نقبل الفرضية 03 والتي تنص على أنه تتفاوت الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة، عن تلك التي تواجهها المؤسسات قديمة النشأة.

5. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لديها نشاط ابتكاري قد يأخذ شكل، أو عدة أشكال من أشكال الابتكار المعروفة، سواء ابتكار المنتج، العملية، أو الابتكار التنظيمي، وهذا وفقا لعينة الدراسة، وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مختلفة عند ممارستها للنشاط الابتكاري.

بناء على التحليلات السابقة وإجابات أصحاب المؤسسات يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- تتفاوت الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

حيث يأتي في المركز الأولى **الصعوبات المالية**، بحيث نجد تقريبا اثنين من ثلاث مؤسسات (3/2) تعاني من هذا المشكل، وهذا بغرض تحقيق المؤسسات لهدف استمراريته أو بغرض، التوسيع والتطوير وأيضا لمواجهة المنافسة، كما يمكن أن هذه المجموعة من الصعوبات تضمنت ما يلي:

- ضعف المردودية وتعدد التكاليف، ما يدفع بصاحب المؤسسة إلى تخفيض حصة الاستثمار الموجه للبحث والتطوير.

- غياب المرافقة المالية، حيث تشترط البنوك اشتراكات خاصة لا يقدر صاحب المؤسسة توفيرها.

- وجود متابعة للهيئات المكلفة بالصناعة، لكن دون دعم مالي، يسمح بالإقلاع السريع وإعطاء تنافسية لمواجهة المنتجات المستوردة من حيث السعر والجودة.

في المركز الثاني نجد أن مؤسسة من مؤسستين (2/1) تقريبا تعرف **صعوبات خارجية** (تتمحور أساسا حول التعاون، المنافسة، الهيئات الحكومية) وتتلخص هذه الصعوبات حسب أصحاب المؤسسات في :

- كثرة الحواجز الإدارية، تراخيص مراقبات، وهو ما يجعل المقاتل يمضي وقته في مواجهة مختلف الحواجز عوض البحث والتطوير،

- وجود صعوبات جمركية، بيروقراطية،

- المشاكل المرتبطة بالعقار (نقص الوعاء العقاري)،

- ارتفاع المنافسة بسبب الاستيراد من الخارج، وتقدير والاهتمام بالمنتجات المقلدة من قبل الهيئات المختصة، عوض المنتجات المبتكرة،

- غياب نظام بيئي *écosystème* مواتي للابتكار في بعض الأنشطة: وبالتحديد اليقظة الإعلامية.

- نقص الاهتمام بالابتكار من قبل الهيئات الحكومية، والقوانين غير مشجعة على ذلك.

أما في المركز الثالث فتأتي **الصعوبات السوقية** إذ حوالي 46% من المؤسسات تواجه هذه المجموعة من الصعوبات وهي في حقيقة الأمر ترتبط بالسوق والمستهلك والتي يمكن حصرها حسب أصحاب المؤسسات فيما يلي:

- وجود اضطرابات وفوضى في السوق الوطنية.
- صعوبة تقبل المستهلك الجزائري للمنتج المبتكر محليا.
- عدم تفعيل قوانين الصفقات العمومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يسمح لهذه الفئة من المؤسسات من إيجاد منفذ سهل لتسويق جزء من منتجاتها المبتكرة بسهولة، وإلى مستهلك مضمون نوعا ما.
- صعوبة توزيع المنتجات نتيجة عراقيل بيروقراطية وهو بدوره يقف حاجزا للاستمرار في البحث والتطوير ومواصلة إيجاد ابتكارات جديدة.
- و في الدرجة الأخيرة نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات معرفية حيث أنه تقريبا مؤسسة من بين ثلاث (3/1) تعاني من الصعوبات المعرفية، والتي يمكن حصرها حسب أصحاب المؤسسات في التالي:

- صعوبة الحصول على التأشير التقنية للمنتج نظرا لغياب المخابر المرجعية (المانحة للتأشير).
 - غياب المرافقة التقنية لوضع المنتج حيز الإنتاج.
 - غياب مخابر للتجارب والمؤهلات العلمية.
 - 2- تعاني المؤسسات المبتكرة المنشأة قبل 2001 من مشاكل بالدرجة الأولى مرتبطة بالمالية، والبيئة الخارجية، ثم صعوبات متعلقة بالمعرفة، أما من ناحية السوق فعدد قليل منها يقدر بـ 16,67 % فقط يواجه هذا النوع من المشاكل.
 - 3- تواجه المؤسسات المبتكرة المنشأة بعد 2001، في المرتبة الأولى صعوبات مرتبطة بالمالية، ثم تليها صعوبات مرتبطة بالسوق، ويتبعها صعوبات متعلقة بالبيئة الخارجية (التعاون، المنافسة،...)، وأخيرا الصعوبات المعرفية.
 - 4- كما أنه ثمة صعوبات أخرى يمكن وصفها أو تصنيفها بأنها صعوبات داخلية أو تنظيمية ترتبط بالمؤسسة وبالمقاول وهي تتمثل في :
 - غياب العزيمة لدى المقاول.
 - عدم وجود ثقافة الابتكار مما يؤدي إلى إهمال الابتكار من قبل المقاول.
- 6. الاقتراحات:** ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكننا طرح المقترحات التالية:

أولاً: ضرورة اهتمام الهيئات الحكومية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرافقة المالية من خلال توفيرها للتمويل اللازم، ومن خلال دعم بعض التكاليف، وهذا سواء في مرحلة البحث والتطوير، أو عند الإنتاج، أو التوزيع.

ثانياً: ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني والإداري الذي يحكم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إزالة مختلف الحواجز والقيود البيروقراطية والقانونية والجمركية، والتجارة الخارجية، التي لها أثر عام على هذا النوع من المؤسسات، مع الاهتمام بالابتكار من خلال سن قوانين تشجيعية، بالإضافة إلى خلق نظام بيئي *écosystème* يشجع على الابتكار والتعاون بين مختلف الفاعلين في هذا النظام.

ثالثاً: خلق آليات لتنظيم السوق خاصة للمؤسسات الحديثة النشأة والتي ليس لها الخبرة الكافية، مع إعلام المستهلك الجزائري بالابتكارات الجديدة وتحسيسه بأهميتها في الاقتصاد الجزائري.

رابعا: تسهيل إجراءات تأشير الابتكارات المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير المخابر الحرة للبحث والتطوير مثل FAB LAB

خامساً: تقديم المقاولين المبتكرين تحفيزات أخرى سوى الجائزة المخصصة للابتكار.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- (1) حسين حريم. (2004). السلوك التنظيمي : سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال. عمان: دار الحامد للنشر.
- (2) طاهر منصور محسن الغالي. (2009). إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. الأردن: ط1، دار وائل للنشر.
- (3) فريد النجار. (2006). الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم -مدخل رواد الاعمال. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة.
- (4) قانون رقم 02-17. (2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (02)، 04-09.
- (5) قانون رقم 02-17 ممضي في 10 يناير 2017.، الصادر في الجريدة الرسمية رقم، 2 مؤرخة في 11 يناير 2017. (2017).
- (6) معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر " دراسة حالة ولاية سكيكدة. (91-120 جوان، 2019). مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، 09 (18).

- 7) نبيل جواد. (2006). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: الجزائرية للكتاب.
- 8) نجاة مدلس. (مارس, 2018). معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ف+ي الجزائر. مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت ، 05 (01)
- 9) لحسن عطا الله، و سارة موكيل. (2020). تقييم مناخ اعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس ، 09 (01).

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) -Italy's legislative framework to support innovative SMEs, Executive summary. (2019, 07). Récupéré sur www.mise.gov.it/images/stories/documenti/Executive%20summary%20innovative%20SMEs%2007_2019.pdf
- 2) - Patrice, N. (2012). L'entreprise innovante, outil d'une nouvelle politique d'innovation (?). communication présentée dans le colloque *La nouvelle alliance industrielle Entrepreneurs, innovation et création de valeur dans la mondialisation*.
- 3) - R WTTTERWULGHE, F. J. (1998). « La PME Une entreprise humaine ». Paris: DeBoeck Université.
- 4) - BENHAMMA, S., & HEMISSI, O. (2021). L'innovation en PME et ses déterminants : cas d'un échantillon de PME. *Revue les cahiers du POIDEX* , 10 (02), pp. 357-379.